الأمم المتحدة S/2025/509

مجلس الأمن

Distr.: General
8 August 2025
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير، المقدم عملا بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2755 (2024)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا في الفترة من 5 نيسان/أبريل إلى 1 آب/أغسطس 2025. ويعرض لمحة عامة عن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) خلال نفس الفترة.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

2 - ازدادت الأوضاع الأمنية في طرابلس تدهورا إثر مقتل رئيس جهاز دعم الاستقرار في 12 أيار/مايو. وأسفرت الاشتباكات المسلحة والاحتجاجات التي تلت ذلك عن وقوع عدة إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية والإغلاق المؤقت لمطار معيتيقة ومعبر رأس جدير الحدودي، بالإضافة إلى حشد القوات في أجزاء أخرى من غرب ليبيا. ورغم الإعلان في 14 أيار/مايو عن هدنة هشة بين بعض أطراف النزاع، التي تشمل جهاز دعم الاستقرار واللواء 444 - قتال وقوات الردع الخاصة، ظل الوضع متقلباً.

3 - وفي 5 أيار/مايو، قدمت اللجنة الاستشارية المكونة من خبراء ليبيين مستقلين تقريرها إلى البعثة. وعرضت اللجنة الاستشارية في تقريرها أربعة خيارات لخريطة طريق سياسية، هي: (أ) إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة على أساس القوانين الانتخابية المنقحة؛ (ب) إجراء انتخابات برلمانية أولاً، تليها عملية مراجعة للدستور ثم إجراء انتخابات رئاسية على أساس دستور دائم؛ (ج) اعتماد دستور دائم قبل إجراء انتخابات وطنية؛ (د) إنشاء جمعية تأسيسية لتحل محل المؤسسات الليبية القائمة، عملاً بالمادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي، قبل إطلاق عملية مراجعة للدستور يعقبها إجراء انتخابات. وفي 20 أيار/مايو، نشرت البعثة الموجز التنفيذي لتقرير اللجنة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت اللجنة الاستشارية استيفاء بعض الشروط المسبقة قبل إجراء العملية الانتخابية، منها إعادة تشكيل مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتخصيص أموال للمفوضية، وإدخال تعديلات على الإطار الدستوري والقانوني المنظم للانتخابات، وتشكيل سلطة تنفيذية موحدة جديدة. واقترحت اللجنة كذلك أنه في حال تعذّر التوصل إلى اتفاق سياسي على أساس هذه الشروط المسبقة، ينبغي الاحتجاج بالمادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي لتشكيل آلية حوار سياسي جديدة. وأوصت اللجنة أيضا بإدخال إصلاحات على آليات فض المنازعات الانتخابية، وزيادة إشراك المرأة والجماعات غير العربية في البلد في العمليات الانتخابية والسياسية، وقصر أهلية الانتخاب والترشح على حاملي أرقام الهوية الوطنية، وفرض ضوابط على الصلاحيات الرئاسية.

5 - ومع اقتراب اللجنة الاستشارية من إنجاز عملها، تجلت المنافسات المؤسسية في خطوات أحادية الجانب اتخذتها القيادات المؤسسية والسياسية الليبية الرئيسية. ففي 29 نيسان/أبريل، أصدر رئيس المجلس الرئاسي، محمد يونس المنفي، مرسوما نص على وقف العمل بالقانون رقم 5 لعام 2023 الصادر عن مجلس النواب الذي أنشأ محكمة دستورية عليا في بنغازي؛ ومرسوما نص على تكليف المفوضية الوطنية العليا للمصالحة بعقد مؤتمر عام لاعتماد استراتيجية للمصالحة الوطنية؛ ومرسوما نص على إنشاء مفوضية وطنية للاستفتاء والاستعلام الوطني. وفي 30 نيسان/أبريل، طلب رئيس المجلس الرئاسي إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تنظيم استفتاء خلال مهلة 30 يوما على مشروع دستور عام 2017. ورفض كل من نائب رئيس المجلس الرئاسي، عبد الله اللافي، ورئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، هذه الإجراءات وطعنا كلاهما في شرعيتها. وندد رئيس الوزراء المكلف من مجلس النواب، أسامة حماد، بالمراسيم واصفا إياها بأنها غير شرعية وانفرادية ومضرة بالاستقرار الوطني. وحذرت البعثة من مخاطر الأعمال الانفرادية التصعيدية، ودعت القادة الليبيين إلى تهيئة الظروف اللازمة لوضع إطار توافقي لإجراء الانتخابات.

6 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيا ورئيسة البعثة، مشاورات مع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء البلد بشأن عمل اللجنة الاستشارية باعتباره أساسا لبناء توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما نحو إجراء الانتخابات الوطنية وإعادة توحيد مؤسسات الدولة. وإضافة إلى ذلك، سعت البعثة إلى جمع طائفة عريضة من وجهات نظر الليبيين عن نتائج عمل اللجنة، بما في ذلك من خلال استطلاعات الرأي العام والزيارات التي قام بها كبار مسؤولي البعثة إلى بني وليد وبنغازي ومصراتة ونالوت والزاوية والزنتان للتشاور مع الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأمنية والأعيان وقادة المجتمع المحلي والمجتمع المدني والنساء والشباب. واستقبلت البعثة وفوداً من مناطق ليبيا الثلاث للتشاور معها في مقرها في طرابلس وفي مقر الأمم المتحدة في بنغازي.

7 - وكشفت جهود التواصل التي قامت بها البعثة عن تفشي شعور واسع النطاق لدى عامة الناس بالإحباط بسبب الانقسامات السياسية التي طال أمدها، وبسبب تجاوُز المؤسسات المنتخبة لمدد ولاياتها الشرعية، والتدهور الاقتصادي، والفساد المستشري، ومزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. وقد دعا العديد من الليبيين إلى حل جميع الهيئات السياسية القائمة وإنشاء جمعية تأسيسية أو إطلاق حوار وطني جديد شامل، في إشارة إلى المادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي. وفي معرض الحديث عن إخفاق القادة السياسيين في الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها خلال العمليات السياسية السابقة، أكد العديد من أفراد الجمهور على الحاجة إلى وجود آليات أقوى للرقابة والمساءلة لضمان تنفيذ أي اتفاق مقبل، بما في ذلك فرض جزاءات دولية على من يعرقلون العملية السياسية.

8 - واستأنف مجلس النواب جهوده الرامية إلى تشكيل حكومة جديدة. وفي 19 و 27 و 28 أيار/مايو، عقد جلسات لمناقشة عملية اختيار رئيس وزراء جديد واستعراض البرامج المقترحة للمرشحين.

9 - وفي 26 أيار/مايو، احتفل الجيش الوطني الليبي بالذكرى الحادية عشرة لعملية "الكرامة" التي استهدفت الإرهاب والتطرف في شرق ليبيا، وذلك بتنظيم عرض عسكري في قمينس، غرب بنغازي. وحضر العرضَ العسكري اللواء خليفة حفتر وممثلون عن الجيش الوطني الليبي ومجلس النواب وعدة بعثات دبلوماسية، وتضمن استعراضا للعتاد العسكري الذي جرى اقتناؤه مؤخراً، بما في ذلك المركبات الجوية غير المأهولة المحملة بالمتفجرات، والأصول البحرية، وأنظمة الدفاع الجوي، وطائرات الهليكوبتر.

10 - وواصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى تيسير التوصل إلى تسوية التنازع بين محمد تكالة وخالد مشري على قيادة المجلس الأعلى للدولة. وفي 28 أيار/مايو، قضت المحكمة العليا بعدم اختصاص القضاء الإداري بالنظر في المسألة، وألغت قرار محكمة استئناف جنوب طرابلس الصادر في 19 كانون الأول/ديسمبر 2024 الذي أبطل نتيجة التصويت في آب/أغسطس 2024 على منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة. ورحب رئيس مجلس النواب وأنصار السيد مشري بالحكم واعتبروه انتصارا، في حين أكد أنصار السيد تكالة أن الحكم يثبت صحة موقفه.

11 - وفي 3 حزيران/يونيه، أعلن رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، عن نيته إطلاق مبادرة سياسية جديدة تتضمن إعادة تشكيل الحكومة على أساس الكفاءة لا المحاصصة السياسية؛ وإجراء استطلاع للرأي العام لاستقاء الآراء بشأن توصيات اللجنة الاستشارية؛ وإنشاء آلية لضمان إجراء الانتخابات وإنهاء "الذريعة" التي يُتذرع بها لإقامة حكومة موازية.

12 - وفي 3 حزيران/يونيه أيضا، وافق مجلس النواب، متصرفا خارج إطار تخطيط الميزانية العادية، على تخصيص ميزانية استثنائية لمدة ثلاث سنوات بقيمة 69 بليون دينار ليبي لصندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا التي يترأسه بلقاسم خليفة حفتر. وفي اليوم نفسه، انتقد رئيس الوزراء في اجتماع متلفز لمجلس الوزراء قرار مجلس النواب، محذراً من أنه قد يتسبب في "كارثة اقتصادية"، ومطالباً الجهات الرقابية المعنية بالإفصاح عن النفقات الموازية. وكذلك، رفض المرشحان لمنصب رئيس المجلس الأعلى للدولة المتنازع عليه، السيد تكالة والسيد مشري، عملية اعتماد الميزانية، مشيرَين إلى وجود مخالفات للإجراءات الدستورية والقانونية، ودعيا إلى توحيد الهيئات التنفيذية والرقابية قبل اعتماد أي ميزانية وطنية.

13 - وفي 27 تموز/يوليه، عقد المجلس الأعلى للدولة جلسة متلفزة حضرها 95 عضوا، وبذلك اكتمل النصاب القانوني المطلوب وهو ثلثا أعضائه، وانتخب المجلس السيد تكالة رئيسا له. وفي بيانٍ صدر في 28 تموز/يوليه، هنأت البعثة الرئيس الجديد وأعربت عن استعدادها للعمل مع أعضاء المجلس للدفع قدما بالعملية السياسية.

14 - وفي 29 و 30 تموز/يوليه، يسرت البعثة إجراء المشاورات بين اللجنة الاستشارية ولجنة 6 + 6 المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة (انظر S/2023/589، الفقرة 3). وأكد المشاركون على أهمية التوصل إلى اتفاق سياسي ومواصلة تقديم دعم دولي من أجل تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية.

ألف - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

15 - واصلت لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين وأفرقتها العاملة تقديم الدعم لمسارات الحوار بين الأطراف الليبية.

16 - وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت في طرابلس، أصدر الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان (هولندا (مملكة -)، وسويسرا، والأمم المتحدة) بياناً في 17 أيار/مايو أعربوا فيه عن قلقهم إزاء تصاعد العنف. ودعوا إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية المدنيين، والمساءلة عن الانتهاكات، والإصلاح المؤسسي العاجل.

17 - وفي 13 حزيران/يونيه، اجتمع الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالأمن (إيطاليا، وتركيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة) في طرابلس لمناقشة التطورات الأمنية التي شهدتها العاصمة. وأكدوا على أهمية الحفاظ على الهدنة والامتناع عن استخدام العنف ودعم المؤسسات الأمنية الموحدة الرسمية. وأعادوا التأكيد على التزامهم بالعمل مع السلطات الليبية للمضي قدماً في إصلاح قطاع الأمن وتدابير بناء الثقة وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020.

18 - وفي 20 حزيران/يونيه، عقدت لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا أول اجتماع لها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021. وعُقد الاجتماع في برلين، برئاسة مشتركة بين البعثة وألمانيا، وحضره ممثلون عن الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا (رئيس الاتحاد الأفريقي)، وإيطاليا، وتركيا، والجزائر، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وقطر، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا (مملكة -)، والولايات المتحدة الأمريكية، وحضره كذلك ممثلون عن الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية. وأعاد المشاركون تأكيد التزامهم بالعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة وباحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأشار الرئيسان المشاركان، في بيان مشترك صدر عقب الاجتماع، إلى أنه لئن كان اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 لا يزال صامدا، فإن التقدم نحو التوصل إلى حل سياسي قد تعثر. وأعرب الرئيسان المشاركان عن شواغل بشأن شرعية المؤسسات الليبية، وتجزؤ هياكل الحكم، والحالة الاقتصادية والمالية الآخذة في التدهور بسرعة، ودعيا الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية، وإلى محاسبة من يعرقلون العملية السياسية، بما في ذلك بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورحبا أيضا بما توصل إليه المشاركون من الاتفاق على أداء الأفرقة العاملة المواضيعية الأربعة المنشأة في إطار عملية برلين دورا أكثر نشاطا وتنسيقا.

19 - وفي 30 تموز/يوليه، في طرابلس، عقد الممثل الخاص وسفير ألمانيا اجتماعاً للرؤساء المشاركين للأفرقة العاملة المواضيعية الأربعة، وركز الاجتماع على سبل تحسين أساليب العمل الداخلية وتعزيز التنسيق وتعزيز الأثر العام.

باء - المساعي الدولية والإقليمية

20 - واصلت البعثة العمل مع الشركاء الدوليين والإقليميين بشأن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. وقدمت الممثلة الخاصة إحاطات إلى السلك الدبلوماسي في طرابلس وتونس العاصمة، وإلى كبار المسؤولين في بعض العواصم بشأن التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية، والتطورات السياسية والأمنية الأخيرة، والجهود الجارية للحفاظ على الهدنة.

21 - وفي الفترة من 11 إلى 13 نيسان/أبريل 2025، شاركت الممثلة الخاصة في منتدى أنطاليا الدبلوماسي في تركيا، حيث عقدت اجتماعات مع الشركاء الرئيسيين، بمن فيهم وزراء خارجية تونس، والجزائر، ومصر، بشأن العملية السياسية والحالة الأمنية والمسائل الأخرى المتعلقة بليبيا. وزارت أيضا الإمارات العربية المتحدة، وقطر، ومصر في الفترة من 25 إلى 28 أيار/مايو، وزارت تركيا في 18 حزيران/يونيه، وكان ذلك بغرض إجراء مشاورات مع مسؤولي تلك البلدان. وشدد جميع محاوريها على ضرورة الحفاظ على الهدنة في طرابلس واتخاذ خطوات ملموسة للدفع قدما بالعملية السياسية.

22 - وفي الفترة من 19 إلى 23 تموز/يوليه، سافرت الممثلة الخاصة إلى إثيوبيا، وأنغولا، حيث ناقشت الحالة في ليبيا مع الممثلَين الدائمَين لأوغندا وجمهورية الكونغو لدى الاتحاد الأفريقي ومع مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، ضمن آخرين. وفي 24 تموز/يوليه، سلطت الممثلة الخاصة في الإحاطة التي قدمتها لرؤساء الدول الأفريقية في اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الضوءَ على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دفع عجلة المصالحة الوطنية وتحقيق استقرار الحالة الأمنية وإيجاد حل للمأزق السياسي في ليبيا.

جيم - الحالة الأمنية

طرابلس وغرب ليبيا

23 - في 3 و 5 نيسان/أبريل، أرسلت قوة العمليات المشتركة التي تتخذ من مصراتة مقراً لها والتابعة فيما يقال لحكومة الوحدة الوطنية قوافل عسكرية محملة بالعتاد العسكري الثقيل إلى ضواحي طرابلس. وأدى ذلك التصرف إلى تعبئة مضادة من قبل القوات التابعة لجهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وجهاز الشرطة القضائية، مما أدى إلى وقوع عدد غير معروف من الإصابات. وساعدت جهود الوساطة المحلية التي بذلها قادة الجماعات المسلحة وأعيان المجتمع المحلي على تهدئة الوضع، لكن دون التوصل إلى حل كامل للتوترات الكامنة.

24 - وفي 5 أيار/مايو، داهم جهاز دعم الاستقرار مقر الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة في طرابلس واختطف اثنين من كبار مسؤوليها أُطلق سراحهما لاحقاً. ورداً على ذلك، اندلعت اشتباكات في الخُمس في 7 و 9 أيار/مايو، حين استولت قوة العمليات المشتركة على المقر المحلي لجهاز دعم الاستقرار، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة خمسة آخرين. وبالتزامن مع ذلك، عزز جهاز دعم الاستقرار وجوده العسكري في طرابلس ومناطق أخرى مثل الزنتان والزاوية.

25 - وفي 12 أيار/مايو، قُتل قائد جهاز دعم الاستقرار عبد الغني الككلي وتسعة من أعضاء الجماعة خلال اجتماع في طرابلس مع جهات أمنية تابعة لحكومة الوحدة الوطنية. وفي أعقاب ذلك مباشرة، استولت القوات الموالية لحكومة الوحدة الوطنية على مواقع جهاز دعم الاستقرار في غريان ونسمة وطرابلس.

26 - وفي 13 أيار/مايو، أصدر رئيس الوزراء بياناً أعلن فيه عن دمج عدة قوات تابعة لوزارة الداخلية. وفي 14 أيار/مايو، اندلعت اشتباكات عنيفة بين اللواء 444 - قتال وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. واندلعت، تلو تلك الاشتباكات، حرب شوارع واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان في طرابلس، بما في ذلك أبو سليم وصلاح الدين وسوق الجمعة وتاجوراء. وأدت هذه الأحداث إلى حشد القوات

في مناطق أخرى من غرب ليبيا، منها مصراتة والزاوية والزنتان. وفي سياق منفصل، أرسل الجيش الوطني الليبي قوافل عسكرية متوسطة الحجم باتجاه سرت والشويرف.

27 - وفي 14 أيار/مايو أيضاً، تجمع مئات المتظاهرين في ساحة الشهداء في طرابلس مطالبين باستقالة حكومة الوحدة الوطنية. واستخدمت الجهات الفاعلة الأمنية الذخيرة الحية لصد المتظاهرين. وبعد ذلك بفترة وجيزة، وفيما يبدو أنه رد فعل على ذلك، استقال وزيران ووكيلا وزارة من الحكومة.

28 - وفي خضم الدعوات الدولية المتزايدة إلى وقف التصعيد، وبفضل الوساطة التي قادتها البعثة بالتنسيق مع المجلس الرئاسي، تم التوصل إلى هدنة في طرابلس في 14 أيار/مايو. واستمرت المظاهرات السلمية في العاصمة في الأيام اللاحقة، لكن حدتها تراجعت تدريجياً. وخرجت مظاهرات أيضا في 26 حزيران/يونيه في مليتة ومصراتة.

29 - ونُظمت عدة مظاهرات صغيرة خارج مقر البعثة في طرابلس، دعا خلالها المتظاهرون البعثةَ إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتسوية الأزمة السياسية التي طال أمدها في البلد. وفي 25 حزيران/يونيه، أقدم متظاهرون على فتح البوابة الأمامية لمجمع البعثة عنوةً مطالبين بالاستماع إليهم. وتحاور موظفو البعثة مع المتظاهرين واستمعوا إلى مطالبهم.

30 - وفي 17 أيار/مايو، ألقى رئيس الوزراء بياناً دافع فيه عن العمليات الأمنية التي شهدتها طرابلس. واتهم الجيش الوطني الليبي وخصومَه السياسيين، بمن فيهم رئيس مجلس النواب، ورئيس المجلس الأعلى للدولة المطعون في رئاسته، السيد المشري، بتأجيج الاضطرابات. وادعى أيضاً أن إجراءاته تحظى بدعم دولي وأكد على ضرورة إخضاع الجماعات المسلحة لسلطة الدولة.

31 - ولتثبيت الهدنة الهشة، أنشأ المجلس الرئاسي، في 18 أيار/مايو، بدعم من البعثة، لجنة معنية بالهدنة مكلفة بنشر قوات لفض الاشتباك وتيسير التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وضمان حماية المدنيين. وفي 4 حزيران/يونيه، أنشأ المجلس الرئاسي لجنة منفصلة لكي تتولى وضع وتنفيذ خطة شاملة للترتيبات الأمنية في طرابلس. وفي 12 حزيران/يونيه، أنشأت هذه اللجنة قوة طوارئ للحفاظ على الهدنة وحماية المدنيين لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر. وفي 1 تموز/يوليه، أبلغت اللجنة عن أنه جرى إعداد خطة أمنية لطرابلس وعن أن بعض الجماعات المسلحة انسحبت من سبعة مواقع رئيسية وسلمتها لوزارة الداخلية.

32 - ودعت البعثة في بيان أصدرته في 9 تموز/يوليه جميع الأطراف إلى الالتزام بالهدنة وضمان حماية المدنيين الذين يتظاهرون سلمياً، وحثت على محاسبة المسؤولين عن انتهاك الهدنة أو القانون الدولي. وتواصلت البعثة أيضاً مع الجهات الفاعلة الأمنية، بمن في ذلك وزير الداخلية ووكيل وزارة الدفاع وأعضاء جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرهم، للحث على وقف التصعيد وتشجيع وضع ترتيبات أمنية منسقة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة مشاورات مع ممثلي لجنة الهدنة وقوة الطوارئ ومع الوسطاء المحليين، بمن في ذلك الأعيان وقادة المجتمع المحلي والناشطون السياسيون من النساء والشباب.

33 - وأسفرت أعمال العنف في طرابلس عن مقتل ما لا يقل عن 13 مدنيا (7 منهم رجال و 3 نساء و 3 أشخاص غير محددي الهوية) وإصابة 26 آخرين (23 رجلا من بينهم 10 سجناء، وامرأة واحدة، وطفلان)، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات وسجن واحد، والإغلاق المؤقت لمطار معيتيقة والمؤسسات الحكومية والمدارس والمستشفيات والمحاكم. وأفادت التقارير بأن قوات

الأمن التابعة للدولة تعاملت مع بعض الاحتجاجات باستخدام قوة غير ضرورية، مما أدى إلى مقتل أحد أفراد الشرطة وإصابة خمسة آخرين.

34 - وفي 3 حزيران/يونيه، وقعت مناوشات في طرابلس بين جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التابع للمجلس الرئاسي وجهاز الأمن العام التابع لحكومة الوحدة الوطنية. وفي 5 حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن جهاز الأمن العام أطلق النار على جهاز الردع في طرابلس، مما أدى إلى مقتل أحد المقاتلين التابعين لجهاز الأمن العام وإصابة مقاتل من جهاز الردع. وتصاعدت أعمال العنف مرة أخرى في 9 حزيران/يونيه عندما تحركت قوات جهاز الردع ضد جهاز الأمن العام بزعم انتهاكه للهدنة واحتجزت دورية تابعة للواء 444 - قتال. وعادت الهدنة في اليوم نفسه بعد وساطة قامت بها قوة فض الاشتباك.

شرق وجنوب ليبيا

35 - في 1 أيار/مايو، قام عشرات المتظاهرين في هراوة، شرق سرت، بإغلاق الطرق الرئيسية احتجاجاً على ما اعتبروه إجراءً عقابياً من قبل الجيش الوطني الليبي بحق حسن الزادمة، القائد السابق "للواء 128 المعزز" المنحل. وحدثت هذه التوترات في أعقاب مواجهة سابقة وقعت في 28 نيسان/أبريل بين الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني الليبي والقوات الموالية للزادمة في معسكر للجيش في الجفرة.

36 - وفي جنوب ليبيا، اندلعت التوترات مجددا في 15 أيار/مايو عندما هاجمت مجموعة من مقاتلي التبو موقعين أمنيين بالقرب من الحدود بين ليبيا وتشاد واقعين تحت سيطرة الكتيبة 676 مشاة التابعة للجيش الوطني الليبي. وأسفر الهجوم عن مقتل 4 أفراد من الجيش الوطني الليبي وأسر ما لا يقل عن 10 آخرين. وانسحب المهاجمون إلى داخل الأراضي التشادية. وأُطلق سراح عدد غير مؤكد من الأسرى في 17 أيار/مايو بعد وساطة من شيوخ التبو. وفي 2 تموز/يوليه، تجددت الاشتباكات بين وحدات من الجيش الوطني الليبي ومقاتلي التبو، الذين يتردد أنهم يتلقون الدعم من قوات المعارضة التشادية، في المنطقة الصحراوية بالقرب من الحدود بين ليبيا وتشاد. وأُبلغ عن مقتل اثنين من أفراد الجيش الوطني الليبي.

37 - وفي 6 حزيران/يونيه اندلعت اشتباكات على طول الحدود بين ليبيا والسودان بين كتيبة سُبُل السلام والكتيبة 15 التابعتين للجيش الوطني الليبي، والقوات السودانية المشتركة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية. وأسفر القتال عن سقوط عدد غير معروف من الضحايا من كلا الجانبين.

دال - التطورات الاقتصادية

38 - ظل التشرذم السياسي والمؤسسي والتوترات المتزايدة يعرقلان الجهود الرامية إلى تحقيق حوكمة مالية موحدة، مما أثر سلبا على الاقتصاد الليبي.

39 - وفي 6 نيسان/أبريل، اتخذ مصرف ليبيا المركزي الليبي تدابير تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي، شملت تشديد الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي والتحويلات المالية وفرض متطلبات أكثر صرامة فيما يتعلق بالوثائق اللازمة للحصول على الائتمان. وإثر تلك التدابير، رفع المصرف المركزي متطلبات الاحتياطي في 8 نيسان/أبريل، ونسبة الأصول السائلة في 10 نيسان/أبريل، لتمكين المصارف التجارية من إدارة السيولة بشكل أفضل. وفي 15 نيسان/أبريل، اتخذ المصرف المركزي تدابير لامتصاص النقدية الزائدة من السوق، وفي 8 أيار/مايو، انتهى المصرف المركزي من سحب الورقة النقدية من فئة 50 دينارا من التداول، وهو إجراء كان من المقرر في البداية أن ينتهي في آب/أغسطس 2024. وفي بيان صدر في

29 حزيران/يونيه، أوضح المصرف المركزي أن النقدية المتداولة التي لم يصدرها المصرف المركزي رسميا تفوق 3,5 بلايين دينار، وهو ما يؤثر سلباً على قيمة الدينار الليبي ويزيد من مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

40 - وفي أعقاب قرار المصرف المركزي في 6 نيسان/أبريل بتخفيض قيمة الدينار الليبي بسبب الاختلال المتزايد في المالية العامة، أصدرت البعثة في 9 نيسان/أبريل بياناً حثت فيه جميع الأطراف على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ميزانية موحدة. وأعادت البعثة التأكيد على استعدادها لتيسير الحوار لتحقيق هذه الغاية وشددت على الحاجة الملحة إلى حماية وتمكين مؤسسات الرقابة في البلد.

41 - وأُحرز تقدم في التوحيد التقني لديوان المحاسبة الوطني، رغم وجود خلافات في الوقت الراهن على من يتولى قيادته. ففي 24 نيسان/أبريل، في تونس العاصمة، عقدت البعثة والبنك الدولي اجتماعاً بين رئيسي الفرعين الشرقي والغربي لديوان المحاسبة، شارك فيه أعضاء من لجنتي متابعة الأجهزة الرقابية بمجلس النواب وبالمجلس الأعلى للدولة. واتفق الرئيسان على مواءمة الهياكل وخطط العمل والتسلسل الإداري في ديوان المحاسبة، وشددا على ضرورة الحفاظ على استقلاليته المهنية والمالية لتمكينه من مكافحة الفساد بفعالية. ورحبت البعثة بهذا المسعى الرامي إلى تعزيز الحوكمة الاقتصادية والمالية في سياق تفشي هشاشة المالية العامة.

42 - وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت في طرابلس في أيار/مايو، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في بيان لها في 16 أيار/مايو أن إنتاج النفط وصل إلى حوالي 1,4 مليون برميل يوميا وأن عمليات التصدير لم تنقطع. واستمر مصرف ليبيا المركزي في إجراء المعاملات الخارجية والحفاظ على التدفقات النقدية إلى المصارف التجارية. وفي 28 أيار/مايو، اقتحمت وحدة مسلحة عنوة مقر المؤسسة الوطنية للنفط وظلت فيه لعدة ساعات. وردا على ذلك، أصدر رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء المكلف من مجلس النواب تحذيرات من احتمال إعلان حالة القوة القاهرة فيما يتعلق بإنتاج النفط، ودعيا إلى نقل مقر المؤسسة الوطنية للنفط إلى مكان أكثر أمانا. وفي وقت لاحق، أوضحت المؤسسة الوطنية للنفط أن الحادث نجم عن خلاف شخصي داخلي تمت تسويته من قبل الأمن الإداري.

43 - وظل سعر الصرف الموازي مستقرا نسبيا عند 7,3 دنانير ليبية مقابل دولار الولايات المتحدة، غير أنه انخفض لفترة وجيزة بعيد الاشتباكات التي شهدتها طرابلس. ومع ذلك، في 3 حزيران/يونيه، انخفض إلى حوالي 7,8 دنانير. وظل سعر الصرف الرسمي مستقرا عند 5,57 دنانير منذ 6 نيسان/أبريل.

44 - وفي 25 حزيران/يونيه، أصدر صندوق النقد الدولي التقرير عن المشاورات التي عقدها مع ليبيا في إطار المادة الرابعة لعام 2025. ووفقا لما ذكره الصندوق، فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 10 في المائة في عام 2023 إلى 2 في المائة في عام 2024 بسبب انخفاض إنتاج النفط الناجم عن عمليات الإغلاق المتقطع لمرافق النفط. وبدلا مما كان متوقعا من تحقيق فائض في الميزانية في عام 2024، سُجل عجز كبير في الميزانية، سبَّبه ارتفاع النفقات الحكومية بما في ذلك الإنفاق الإضافي غير المتوقع بقيمة 59 بليون دينار ليبي من قبل السلطات الشرقية.

ثالثا - الدعم الانتخابي

45 - واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في انتخابات المجالس البلدية. وقد أدى نقص التمويل إلى تعثر تنظيم المجموعة الثانية من انتخابات المجالس البلدية في 62 بلدية، وكان من المقرر إجراؤها في منتصف آب/أغسطس. وحتى 25 آذار/مارس، كانت حكومة الوحدة الوطنية قد خصصت نصف مبلغ 30 مليون دينار ليبي اللازم لتنظيم الانتخابات دون أن تشير إلى أي إطار زمني لصرف المزيد من الأموال. وحدثت اضطرابات إضافية بسبب قرارات اتخذتها الحكومة والمحاكم بتغيير بعض حدود البلديات أثناء العملية الانتخابية، بعد أن أنجزت المفوضية عملية جمع ترشيحات المرشحين.

46 - ورغم هذه التحديات، تمكنت المفوضية من الانتهاء من عمليات تحديث سجلات الناخبين في 62 بلدية في 15 نيسان/أبريل. وجرى تسجيل أكثر من 000 572 مواطن، 31 في المائة منهم من النساء. وبعد انتهاء عملية تسوية المنازعات المتعلقة بالمرشحين، التي فصل فيها القضاء ومكتب النائب العام، بلغ عدد المرشحين المؤهلين في البلديات البالغ عددها 62 بلدية 665 4 مرشحا، منهم 355 1 مرشحة.

47 - وحدث توقف في الجدول الزمني للانتخابات بسبب الاشتباكات التي وقعت في طرابلس. وفي 12 أيار/مايو، اضطرت المفوضية إلى تعليق عملياتها في مقرها الرئيسي في طرابلس وفي مكتبها الميداني في العزيزية جنوب غرب العاصمة واضطرت أيضا إلى تأجيل النشر المقرر لقائمة الناخبين الأولية. واستؤنف عدد محدود من الأنشطة في 25 أيار/مايو، ولا سيما إنتاج بطاقات الناخبين. وفي 1 حزيران/يونيه، نُشرت القائمة الأولية للناخبين في 075 1 مركز اقتراع في جميع أنحاء البلد وعلى الموقع الشبكي للمفوضية. وفي 8 حزيران/يونيه، اضطرت المفوضية إلى إغلاق مقرها مؤقتا بعد دخول جهاز الشرطة القضائية التابعة لوزارة العدل إليه دون تصريح. وأعيد فتح المقر في 15 حزيران/يونيه.

48 - وفي 28 حزيران/يونيه، بدأت المفوضية توزع بطاقات الناخبين في 62 بلدية، إلا أن السلطات الأمنية التابعة للحكومة المكلفة من مجلس النواب أوقفت العملية، متذرعةً بمخاوف أمنية، وصادرت بطاقات الناخبين في 10 بلديات في الشرق، منها بنغازي وسبها وسرت وطبرق. وعُلقت العملية الانتخابية أيضا في بلدية جنزور الغربية. ورغم أن البعثة تواصلت مع السلطات المعنية وحثت على استئناف العملية الانتخابية، إلا أنه حتى 22 تموز/يوليه، كانت العمليات الانتخابية لا تزال معلقة في تلك البلديات الإحدى عشرة. وعليه، فقد تم الانتهاء من توزيع بطاقات الناخبين في 51 بلدية من أصل 62 بلدية فقط، وقد استلم 405 379 أشخاص (284 117 امرأة و 121 262 رجلا) بطاقاتهم، وهو ما يمثل نسبة 92 في المائة من المسجلين للتصويت.

49 - وبدعم من البعثة والبرنامج الإنمائي، واصلت المفوضية جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها المؤسسية وتعزيز مشاركة المرأة. وفي 22 و 23 نيسان/أبريل، نظمت المفوضية حلقات عمل لأكثر من 000 3 موظف بشأن إجراءات توزيع بطاقات الناخبين. وفي 24 نيسان/أبريل، أجرت حواراً مع المرشحات السابقات للتصدي للعقبات التي تعترض مشاركة المرأة في الانتخابات. وفي 31 تموز/يوليه، بدأ تدريب موظفي الاقتراع في 51 بلدية، ومن المقرر أن يُنجز التدريب قبل يوم الاقتراع الذي يصادف 6 آب/أغسطس.

50 - ولم تُنشر حتى الآن نتائج انتخابات المجلس البلدي لبلدية الشويرف التي جرت في عام 2024، وذلك في أعقاب عملية لفض المنازعات الانتخابية تخللتها، حسبما قيل، ممارسة ضغوط سياسية على المفوضية وعلى المسؤولين القضائيين الذين يتولون مسؤولية الإشراف على العملية.

رابعا - دعم قطاع الأمن وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

51 - ظل وقف إطلاق النار صامدا. ولا يزال التقدم المحرز في تنفيذ الأحكام المعلقة من اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 محدودا، ويعزى ذلك أساسا إلى الديناميات السياسية والأمنية السائدة في ليبيا والمنطقة.

52 - وتعاونت البعثة مع منظمة بروميدياسيون (Promediation) غير الحكومية، واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بشأن إعادة مجموعة من مقاتلي المعارضة التشادية إلى وطنهم. ووافقت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على تيسير عودتهم بالتعاون مع حكومة تشاد، وأكدت من جديد التزامها بتيسير العودة الطوعية للقوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة إلى بلدانهم الأصلية، بدعم من البعثة.

53 - وفي الفترة من 21 إلى 24 نيسان/أبريل، نظمت البعثة في بنغازي منتدى بشأن الإعلام وأمن الانتخابات شارك فيه ممثلون عن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووزارة الداخلية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وحضر المنتدى ما يقرب من 70 شخصاً، 35 في المائة منهم من النساء. وسعى المنتدى إلى إذكاء الوعي بالمخاطر الأمنية المرتبطة بالمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية. وأوصى المشاركون بإنشاء منصة إلكترونية تفاعلية للربط الشبكي بين المجتمع المدني والمؤسسات المعنية والبعثة.

54 - وفي 12 أيار/مايو، عقدت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) حلقة عمل لمدة يومين في طرابلس لفائدة 23 ناشطة وممثلة عن المجتمع المدني من جميع أنحاء ليبيا لتعزيز الدعم المقدم للتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار. وكانت حلقة العمل بمثابة منصة أكدت على دور المرأة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في مجتمعاتها المحلية.

ألف - دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وإعادة توحيد المؤسسات الأمنية

55 - في 20 نيسان/أبريل، وبدعم من البعثة، أنشأ فريقُ تنسيق تقني مشترك مؤلف من المسؤولين العسكريين والأمنيين من حكومة الوحدة الوطنية والجيش الوطني الليبي مركزاً مشتركاً للاتصالات وتبادل المعلومات في طرابلس لدعم المؤسسات التي تعمل على تأمين حدود البلد ومكافحة الإرهاب والتصدي للهجرة غير النظامية.

56 - وفي 24 نيسان/أبريل، يسرت البعثة إجراء حوار في بنغازي بين لجنة الدفاع بمجلس النواب والمدعين العامين العسكريين التابعين للجيش الوطني الليبي لتعزيز التماسك في نظام القضاء العسكري. وبالاستفادة من اعتماد مدونة قواعد السلوك في عام 2024 من قبل الجهات الفاعلة العسكرية والأمنية في جميع أنحاء ليبيا لتعزيز المهنية والمساءلة داخل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية (انظر S/2024/598، الفقرة 10 و S/2024/895، الفقرة 42)، قامت البعثة في 13 أيار/مايو بتيسير عقد اجتماع متابعة في بنغازي مع مسؤولي التدريب في الجيش والشرطة في شرق ليبيا لإدماج المدونة في خططهم التدريبية.

باء - الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة الأسلحة والذخيرة

57 - احتفالاً باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي صادف 16 نيسان/أبريل، شاركت البعثة والمركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحرب في استضافة فعالية تذكارية مع 11 منظمة وجهة عاملة في مجال الألغام على الصعيدين الوطني والدولي. وأكد المشاركون على ضرورة توسيع نطاق عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام لتشمل جميع أنحاء البلد وتعزيز التنسيق بين الجهات المانحة.

58 - وقدمت البعثة الدعم التقني للمركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحرب في 18 أيار/مايو لإطلاق خطة استجابة طارئة في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في طرابلس. فقد أدى القتال، الذي استُخدمت فيه أنواع مختلفة من الأسلحة، إلى حدوث تلوث جديد من الذخائر غير المنفجرة تضرر منه 14 حيا في جميع أنحاء العاصمة. واستجابة لذلك، قامت أربعة أفرقة للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة وخمسة أفرقة لإبطال الذخائر المتفجرة من المنظمات غير الحكومية بتوعية حوالي 500 19 شخص، منهم أكثر من 700 4 امرأة و 800 3 طفل.

59 - وفي الفترة ما بين 13 و 28 أيار/مايو، سقطت، خلال الاشتباكات التي وقعت في طرابلس، أربع قذائف طائشة في مجمع البعثة في أويا وثلاث قذائف طائشة في مجمع فريق الأمم المتحدة القطري. وأزيلت جميعا بأمان بدعم من شريك محلي.

خامسا - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

60 - اكتُشفت عدة مقابر جماعية عقب أعمال العنف التي وقعت في طرابلس. وفي 15 أيار/مايو، تلقت الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين تقارير عن الاشتباه بوجود مقبرة داخل حديقة حيوان أبو سليم في طرابلس، التي يُزعم أن جهاز دعم الاستقرار يستخدمها كموقع احتجاز غير رسمي. وفي 18 أيار/مايو، نشر اللواء 444 - قتال لقطات مصورة تُظهر 10 جثث محترقة انتُشلت من منشأة تابعة لجهاز دعم الاستقرار كانت تحت إشراف وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية. وفي اليوم نفسه، عُثر في مستشفى الخضراء على تسع جثث، قيل إنها تعود لمقاتلين من الجيش الوطني الليبي لقوا حتفهم أثناء النزاع الذي اندلع في عام 2019. وفي 19 أيار/مايو، أعلنت وزارة الداخلية عن اكتشاف 58 جثة في مستشفى أبو سليم. ولم تُمنح الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين بعدُ حق الوصول إلى هذه المواقع. وقد وجهت البعثة رسالة إلى مكتب النائب العام في 25 أيار/مايو حثت فيها على الحفاظ على الأدلة من أجل دعم المساءلة وتمكين المؤسسات الوطنية المعنية من اتخاذ الإجراءات السليمة في مجال تحديد الهوية وجمع الأدلة الجنائية.

61 - وفي سياق منفصل، أعلنت الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين في 13 أيار/مايو عن اكتشاف مقبرة جماعية تحتوي على جثث 30 شخصا مجهولي الهوية على طول شواطئ مصراتة.

62 - واستعداداً للاستعراض الذي ستخضع له ليبيا في سياق الاستعراض الدوري الشامل المقرر إجراؤه في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، نظمت البعثة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الليبية، حلقتي عمل لتعزيز مشاركة المجتمع المدني ودوره في مجال الدعوة. وشارك في حلقة العمل الأولى التي عُقدت في تونس العاصمة في 5 و 6 نيسان/أبريل مدافعون عن حقوق الإنسان من جميع أنحاء ليبيا، وركزت على حقوق المرأة وحقوق

المهاجرين والاحتجاز التعسفي وحرية التعبير وتكوين الجمعيات. ولمواصلة تعزيز قدرات المجتمع المدني، عُقدت حلقة عمل للمتابعة بشأن المساعدة القانونية في تونس العاصمة في 27 و 28 حزيران/يونيه.

63 - وفي الفترة من 1 إلى 3 تموز/يوليه، شاركت البعثة بالشراكة مع المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات، ضمن آخرين، في استضافة حلقة عمل في تونس العاصمة بشأن مشروع القانون المنظم لمنظمات المجتمع المدني. سعت حلقة العمل التي حضرها 20 منظمة من منظمات المجتمع المدني وأعضاء مجلس النواب إلى التأكيد على ضرورة مواءمة مشروع القانون مع المعايير الدولية.

64 - وفي 12 أيار/مايو، قبلت ليبيا، من خلال إعلان قدمته إلى رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي، اختصاص المحكمة على الجرائم المزعومة المرتكبة في أراضيها في الفترة بين عامي 2011 و 2027.

ألف - العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

65 - في 9 نيسان/أبريل، أطلقت البعثة والبرنامج الإنمائي والشركاء المحليون حملة إعلامية على مستوى البلد تحت عنوان "مفقود" للتوعية بحقوق أسر المفقودين. وفي 27 نيسان/أبريل، قدمت البعثة، في إطار برنامجها المشترك مع البرنامج الإنمائي بشأن الأشخاص المفقودين، تقييماً للإطار القانوني المتعلق بالأشخاص المفقودين إلى مجلس النواب في بنغازي، وسلطت الضوء فيه على الثغرات القانونية والتداخلات المؤسسية واقترحت إجراء إصلاحات من أجل اتباع نهج أكثر شمولاً يتمحور حول الضحايا.

66 - وتأجلت مشاورات البعثة مع أسر المفقودين من بنغازي ودرنة التي كان من المقرر إجراؤها في الفترة من 24 إلى 28 نيسان/أبريل في بنغازي بعد أن تذرعت السلطات الأمنية في شرق البلد بعدم وجود تصريح. وتأجل أيضا نشاطان آخران هما إطلاق شبكة وطنية للمجتمع المدني المعني بالمفقودين وعقد اجتماع لأسر المفقودين من بنغازي ودرنة في تونس، وذلك إثر طلب وزارة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية المشاركة فيها واستعراض قوائم المدعوين.

67 - وفي 23 و 24 حزيران/يونيه، عقدت البعثة حلقة عمل مع خبراء قانونيين وممثلين عن المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ووزارة الخارجية والمجلس الرئاسي والمجلس الأعلى للقضاء والمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان، لمناقشة صياغة قانون جديد بشأن المفقودين يتماشى مع المعايير الدولية.

68 - وواصلت البعثة الدعوة إلى اعتماد قانون شامل للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وفقاً لمخرجات العملية التي قادها المجلس الرئاسي ومشروع القانون الذي قدمه المجلس الرئاسي إلى مجلس النواب في عام 2024. وفي 24 تموز/يوليه، شاركت الممثلة الخاصة افتراضيا في اجتماع لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لاستعراض الحالة في ليبيا وتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي يرعاه الاتحاد الأفريقي.

باء - أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

69 - في 5 أيار/مايو، ظهر مقطع فيديو قيل إن عضو مجلس النواب إبراهيم الدرسي يظهر فيه مقيدا بالسلاسل وعليه آثار تعذيب واضحة، وقد ذُكر أن هذا المقطع سُجل بعد فترة وجيزة من اختفائه في بنغازي في 16 أيار/مايو 2024. وكررت البعثة دعوتها إلى إجراء تحقيق مستقل في الاختفاء القسري للسيد الدرسي وفي مزاعم تعرضه للتعذيب.

70 - وظلت ترد إلى البعثة تقارير عن وقوع الاحتجاز التعسفي في المرافق التي يديرها الجيش الوطني الليبي وجهاز الأمن الداخلي في شرق البلد. وتفيد التقارير بأن الظروف في مراكز احتجاز منها غرناطة والكويفية لا تزال مزرية، وتتسم بالاحتجاز لفترات طويلة دون مراعاة الأصول القانونية الواجبة، والاكتظاظ، والحرمان من الرعاية الطبية ومن التمثيل القانوني والاتصال بالأسرة.

71 - وتمكنت البعثة بعد استيلاء قوات الأمن، بما في ذلك الوحدات التابعة لوزارة الداخلية، على مرافق الاحتجاز التابعة لجهاز دعم الاستقرار في طرابلس من تأكيد صحة التقارير الواردة إليها وإلى منظمات حقوق الإنسان الدولية عن وقوع حالات تعذيب واختفاء قسري والقتل خارج نطاق القضاء في تلك المرافق. وفي 22 و 23 أيار/مايو، نشرت وزارة الداخلية مقاطع فيديو لأعضاء محتجزين من جهاز دعم الاستقرار وهم يعترفون بارتكاب جرائم، مما أثار مخاوف من تعرضهم للإكراه وانتهاك حقوقهم في محاكمة عادلة.

72 - وفي 5 تموز/يوليه، توفي في ظروف غامضة ناشطٌ أفادت التقارير أن وكالة الأمن الداخلي اختطفته في 30 حزيران/يونيه في صرمان، غرب طرابلس. وحثت البعثة السلطات على إجراء تحقيق شفاف ومستقل في احتجازه التعسفي وفي مزاعم تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه وملابسات وفاته. وفي الفترة ما بين آذار/مارس 2024 وتموز/يوليه 2025، وثقت البعثة ما مجموعه 18 حالة وفاة أثناء الاحتجاز، راح ضحيتها 16 رجلاً وامرأتان.

جيم - المهاجرون واللاجئون

73 - في شباط/فبراير 2025، كان عدد اللاجئين والمهاجرين في ليبيا يتجاوز 000 858 شخصا، وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة. وفي الفترة ما بين 7 نيسان/أبريل و 6 تموز/يوليه، جرى اعتراض أكثر من 900 5 مهاجر ولاجئ أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من سواحل ليبيا. ومنذ كانون الثاني/يناير 2025، جرى اعتراض ما يزيد على 200 13 مهاجر، وجرى الإبلاغ عن وفاة 370 منهم وكون 290 منهم في عداد المفقودين.

74 - ومنذ 3 نيسان/أبريل، اعترضت وزارة الداخلية الليبية وقوات حرس الحدود أكثر من 300 مهاجر ولاجئ على الحدود بين ليبيا وتونس، ليصل بذلك مجموع عدد المهاجرين واللاجئين الذين جرى اعتراضهم في المنطقة إلى أكثر من 100 13 منذ حزيران/يونيه 2023. وعلى الحدود بين ليبيا والجزائر، اعترض حرس الحدود الليبي 170 مهاجراً ولاجئاً طُردوا من الجزائر، ليصل بذلك مجموع عددهم إلى أكثر من 100 2 مهاجر ولاجي منذ كانون الثاني/يناير 2024. وقد نُقل من جرى اعتراضهم إلى مرافق يتردد أنهم يُحتجزون فيها تعسفا ويتعرضون فيها لانتهاكات حقوق الإنسان. وأفادت التقارير بأنه، في 13 حزيران/يونيه، كان 460 شخصاً (399 رجلاً و 51 امرأة و 10 أطفال) محتجزين في مركز احتجاز العسة، و 263 شخصاً في غدامس.

75 - وفي 11 أيار/مايو، أصدر رئيس الوزراء قراراً يقضي بحل جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، مما أدى إلى إغلاق جميع مراكز الاحتجاز الرسمية في طرابلس وإطلاق سراح المحتجزين، باستثناء المحتجزين في مركز احتجاز تاجوراء الذي ظل قيد التشغيل ويضم حوالي 000 2 شخص محتجز. ونص القرار على إنشاء إدارة عامة جديدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية تابعة لوزارة الداخلية، ونقل مسؤوليات وأصول وموظفي الجهاز إلى الكيان الجديد. ومع ذلك، أفادت التقارير بأن الجماعات المسلحة لا تزال تشغل ما لا يقل عن ستة مراكز احتجاز غير رسمية، تحتجز فيها أكثر من 000 3 شخص في ظروف غير إنسانية. وقد أُبلغ عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي والاختفاء القسري وعمليات القتل خارج نطاق القضاء والعمل القسري، في مراكز الاحتجاز غير الرسمية تلك. ولا يزال يتعذر على كيانات الأمم المتحدة الوصول إلى تلك المواقع.

76 - وفي 5 حزيران/يونيه، اندلعت في صبراتة اشتباكات بين جماعات مسلحة متنافسة من صبراتة والزاوية، مما أدى، حسب التقارير، إلى مقتل 3 مقاتلين من أفراد الجماعات المسلحة التي تتخذ من الزاوية مقراً لها وإصابة ما لا يقل عن ثلاثة لاجئين ومهاجرين، ونزوح عدد غير مؤكد من المهاجرين واحتجاز أكثر من 500 لاجئ ومهاجر من قبل الجهات الفاعلة الأمنية المحلية. وقد أودع اللاجئون والمهاجرون المحتجزون في البداية في مركز تدريب تابع لجهاز الأمن العام، ثم نُقلوا إلى مركز احتجاز تاجوراء ومواقع أخرى في الزاوية.

سادسا - تمكين المرأة

77 - احتفالاً باليوم الوطني للمرأة الليبية الذي صادف 26 نيسان/أبريل، شاركت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في استضافة ندوة شبكية لفائدة حوالي 70 مشاركاً عن الدراسة التي نُشرت مؤخراً بعنوان "المرأة الليبية في الوظيفة العامة ومواقع صنع واتخاذ القرار". وركزت المناقشات على العراقيل التي تحول دون المشاركة المجدية للمرأة في الحياة العامة. وقدم المشاركون توصيات رامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، منها تحسين جمع البيانات، وتعزيز التشريعات، وتوحيد مكاتب دعم المرأة في مختلف الوزارات، وتوسيع أدوار المرأة في المناصب العامة.

78 - وفي 7 أيار/مايو، استعرض مجلس النواب مشروع قانون حماية المرأة من العنف، الذي أُعد بدعم من الأمم المتحدة.

سابعا - الشباب والسلام والأمن

79 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت البعثة 19 حلقة عمل في إطار مبادرة "الشباب - يشارك" تناولت مواضيع مثل الإدماج السياسي، ومهارات التفاوض للشابات، والقانون الدولي الإنساني، والحد من العنف المجتمعي. وشارك في حلقات العمل 326 شاباً (207 رجال و 119 امرأة) من جميع أنحاء ليبيا.

ثامنا - الحالة الإنسانية والتنمية

80 - توقفت عمليات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية في طرابلس والمنطقة الغربية مؤقتاً عقب اندلاع أعمال العنف في أيار/مايو. وتزامن هذا التوقف مع تعليق أنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية في ليبيا

منذ أيار/مايو الماضي بأمر من جهاز الأمن الداخلي، بحجة انتهاكات مزعومة للقوانين الوطنية المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية للمهاجرين. وفي 25 حزيران/يونيه، اجتمع نائب الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية برفقة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع الدولي في طرابلس مع المكلف بتسيير شؤون وزارة الخارجية للدعوة إلى استئناف أنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية في المنطقة الغربية. ووافق الوزير على التشاور مع النائب العام بشأن السبل القانونية الملائمة التي تمكّن من استئناف هذه الأنشطة.

81 - وفي 9 حزيران/يونيه، أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية موجز الاحتياجات الإنسانية لليبيا لعام 2025. وقدر المكتب في الموجز أن حوالي 000 787 شخص لا يزالون بحاجة إلى المساعدة، بمن في ذلك النازحون داخلياً والمهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء. وتشير آخر البيانات إلى أن هذا العدد قد عاد إلى مستوى عام 2022 الذي بلغ حوالي 000 800، بعد أن شهد انخفاضاً حاداً إلى 000 323 في عام 2023. ويعود سبب ذلك الانخفاض أساسا إلى عودة النازحين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية في أعقاب النزاع المسلح. وتعزى الزيادة في عام 2025 أساسا إلى تدفق اللاجئين السودانيين. وفي المقابل، انخفض عدد النازحين داخلياً والعائدين المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية إلى 043 35 من 000 50 في عام 2023.

82 - ويتراوح عدد اللاجئين السودانيين الذين من المتوقع أن يصلوا إلى ليبيا بحلول نهاية عام 2025، حسب التقديرات، ما بين 000 370 إلى 000 550 لاجئ. وفي 7 تموز/يوليه، لم يكن قد ورد سوى 22 مليون دولار (22 في المائة) من مبلغ 106 ملايين دولار اللازم لدعم اللاجئين في ليبيا في إطار خطة الاستجابة الإقليمية الطارئة للاجئين في السودان.

83 - وفي 28 نيسان/أبريل، عقد فريق الأمم المتحدة القُطري اجتماعاً تنسيقياً في بنغازي مع سلطات المنطقة الشرقية لمناقشة إغاثة اللاجئين السودانيين. واتفق المشاركون على عقد اجتماعات قطاعية للمتابعة بشأن الصحة والحماية والتسجيل، بالإضافة إلى توسيع نطاق التنسيق في المنطقة الجنوبية الغربية.

84 - وفي الفترة من 17 إلى 19 حزيران/يونيه، سافر نائب الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري إلى شرق ليبيا، بما في ذلك البيضاء وبنغازي ودرنة وشحات، حيث التقوا بالسلطات البلدية لتعزيز التنسيق بشأن إغاثة اللاجئين السودانيين وتحسين التأهب لحالات الطوارئ. وفي تطور جدير بالذكر، وافق صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا على إجراء المزيد من التواصلات المنتظمة مع فريق الأمم المتحدة القطري على المستوى التقني.

تاسعا - وجود البعثة والترتيبات الأمنية

85 - حافظت البعثة على قوام من 316 موظفاً مدنياً، يتألفون من 101 موظف وطني و 210 موظفين دوليين و 5 من متطوعي الأمم المتحدة. ومن بين هؤلاء، كان 292 موظفا موجودين في طرابلس، و 19 في تونس العاصمة، و 4 في بنغازي، وواحد في سبها. واستمر إيواء الموظفين الدوليين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في مجمع أويا في طرابلس، الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة، باستثناء موظفَين دوليَين متمركزَين في مركز الأمم المتحدة في بنغازي و 15 موظفاً دولياً في تونس العاصمة.

86 - واحتفظت الأمم المتحدة في ليبيا بحضور أمني في طرابلس وواصلت تعاونها مع الجهات الفاعلة الأمنية الليبية والشركاء الدوليين. واستمرت البعثة أيضا في توفير موظفي أمن يعملان بالتناوب لدعم مركز

الأمم المتحدة في بنغازي. وردا على الاشتباكات المسلحة التي شهدتها طرابلس، قامت الأمم المتحدة بتفعيل فريق إدارة الأزمات التابع لها في الفترة من 13 إلى 24 أيار/مايو. وجرت عملية التناوب السنوية لوحدة حراسة الأمم المتحدة في أيار/مايو وحزيران/يونيه، حيث غادر 230 جندياً ووصل 231 جندياً في إطار الوحدة القادمة.

عاشرا - ملاحظات

87 - تظهر الاشتباكات التي وقعت مؤخراً في طرابلس في منتصف أيار/مايو، والتصعيد السريع الذي تلاه، والحالة الأمنية الهشة في المنطقة الغربية وخارجها، الحاجةَ الملحة إلى أن تقوم الأطراف الليبية بالعدول عن المسار الذي سلكته، والكف عن اللجوء إلى العنف لتحقيق مآربها السياسية، والدخول في حوار جاد من أجل العودة إلى مسار يفضي إلى السلام والاستقرار المستدامين.

88 - وتؤكد هذه التطورات على ضرورة إجراء عملية سياسية منشطة شاملة للجميع يقودها الليبيون ويتولون زمامها وتيسّرها البعثة، تفضي إلى إجراء انتخابات وطنية ومؤسسات موحدة وشرعية بما يتماشى مع تطلعات الشعب الليبي. وتقدم المقترحات التي قدمتها اللجنة الاستشارية المكونة من خبراء ليبيين مستقلين مسارات ذات مصداقية تفضي إلى هذه العملية. وإنني أحث القادة الليبيين وجميع أصحاب المصلحة بشدة على تجاوز المصالح الضيقة والعمل بشكل بناء وبحسن نية على أساس تلك المقترحات والتوصل إلى توافق في الآراء على خريطة طريق عملية وشاملة ومحددة زمنياً تهدف إلى إجراء انتخابات وطنية وتوحيد المؤسسات وإنهاء الحلقة المفرغة من المراحل الانتقالية.

89 - وقد شكل اجتماع لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا في 20 حزيران/يونيه، وهو الأول منذ عام 2021، مؤشرا يدل على تجدد التزام المجتمع الدولي بدعم العملية السياسية التي تيسرها البعثة. وأحث الشركاء الدوليين على تنسيق جهودهم من أجل تشجيع أداء عملية برلين لدور أكثر نشاطاً بهدف تشجيع إحراز تقدم على المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية ومسار حقوق الإنسان داخل ليبيا، ودعم ولاية البعثة في ظل الاحترام التام لسيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

90 - ويشكل تعليق عمليات الانتخابات البلدية في 11 بلدية رئيسية في شرق ليبيا أمرا مثيرا للقلق الشديد. ويثير هذا الإجراء تساؤلات بشأن التزام بعض القادة الليبيين بالعمليات الانتخابية ويلقي بظلال من الشك على التزامهم بالعملية السياسية عموماً، بما في ذلك إجراء الانتخابات الوطنية في المستقبل.

91 - وأرحب بالجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي والجهات الفاعلة الليبية الأخرى، بدعم من البعثة، لتثبيت الهدنة في طرابلس. وأشيد أيضا بجهود القادة المحليين والأعيان والنساء والشباب، الذين أدوا دورا محوريا في خفض التصعيد وتخفيف حدة التوترات. ويجب على جميع الأطراف المسلحة أن تظل ملتزمة بالحفاظ على الهدنة، وأن تنسحب من المناطق المدنية، وأن تكف عن الأعمال التي من شأنها إشعال فتيل العنف من جديد. وينبغي أن تجري عمليات إنفاذ القانون في ظل الامتثال التام للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع إيلاء الأولوية لحماية المدنيين واحترام الحق في حرية التجمع والتظاهر السلمي.

92 - ورغم صمود اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020، فإن تخفيف حدة التوتر في طرابلس وأجزاء أخرى من المنطقة الغربية والتعاون على الصعيد الوطني، أمران ضروريان للحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيز الاستقرار الهش في البلد. وأحث اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وجميع الجهات الفاعلة المعنية على

مواصلة الجهود الرامية إلى الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار وتعزيز تنفيذه، بسبل منها تهيئة الظروف المفضية إلى انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من الأراضي الليبية.

93 - ويشكل تدهور الحالة الاقتصادية في ليبيا مصدر قلق متزايد. ويعكس ارتفاع العجز والإنفاق العام الموازي المنفلت تحديات نُظمية. ومن الأهمية بمكان أن تتفق الجهات الفاعلة الليبية على ميزانية وطنية، وأن تحسن الشفافية المالية، وتصون استقلالية مؤسسات الرقابة. وتشكل الخطوات الأخيرة الرامية إلى التوحيد التقني لديوان المحاسبة الوطني تطوراً إيجابياً، وينبغي تنفيذها بالكامل وبسرعة للمساعدة في استعادة الثقة العامة.

94 - وما زلتُ أشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في ليبيا. وتتطلب التقارير الواردة عن حدوث اعتقالات تعسفية واحتجاز تعسفي وحالات الاختفاء القسري والتعذيب والوفيات أثناء الاحتجاز واكتشاف مقابر جماعية إجراءَ تحقيقات فورية ومستقلة وشاملة ومحاسبة المسؤولين عنها.

95 - وتعزز زيادة المشاركة المدنية من قبل النساء والشباب شرعية العمليات السياسية والانتخابية وتزيد من شموليتها. وأحث السلطات الليبية على حماية الفضاء المدني وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار خطاب الكراهية. وأحث مجلس النواب أيضا على وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون حماية المرأة من العنف واعتماده.

96 - ولا تزال ظروف المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا مزرية. وأكرر مناشدتي للسلطات الليبية بتعزيز حماية كرامة وحقوق هذه الفئات المستضعفة ومحاسبة مرتكبي التجاوزات والانتهاكات بحقهم. وأشجع السلطات الليبية على مواصلة دعم اللاجئين السودانيين وأحث المجتمع الدولي على زيادة التمويل المقدم لخطة الاستجابة الإقليمية الطارئة للاجئين في السودان من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة.

97 - وأتوجه بالشكر إلى ممثلتي الخاصة لليبيا ورئيسة البعثة، حنا تيته، وموظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على استمرارهم في بذل جهودهم المتفانية ودعمهم للشعب الليبي. وأشكر حكومة نيبال أيضا على مواصلة توفيرها لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا.